٤٩

مؤسسة دار الحكمة للثقافة والعلوم الإسلامية

مركز مدارك للتنمية والدراسات الإسلامية

المرجعية الدينية في فكر السيد محمد باقر الحكيم (طاب ثراه)

الشيخ مازن حمود الحميداوي

1434هـ - 2013م

المرجعية الدينية في فكر السيد محمد باقر الحكيم (طاب ثراه)

المرجعية الدينية الشيعية تمثل مؤسسة هامة في العالم، وهي تتعلق بالأدوار القيادية الدينية والروحية والسياسية وغيرها، وتُعتبر المرجعية مصدراً رئيسياً للفتوى والقرارات الدينية في قضايا الحياة اليومية للمؤمنين، وهي تمثل القيادة الروحية للمجتمعات الشيعية. وفي هذا البحث انطلق الباحث في تصوير المرجعية وأدوارها وفقا لرؤية شهيد المحراب السيد محمد باقر الحكيم (طاب ثراه).

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على محمد واله الطاهرين وبعد:

فلا زالت المرجعية الدينية الشيعية ومنذ مئات السنين تمثل ركيزة أساسية في حياة الفرد المنتمي لجماعة أهل البيت عليهم السلام وغدت الظل الوارف الذي يشعره بالأمان الروحي والعقائدي في عالم مليء بالانحرافات والضلالات، وأصبحت على الدوام البانية لتوجهاته الفكرية في مسيرة الحياة الطويلة، والمحددة لنوعية وطبيعة المنهج العام لسلوكه في إطاره الخاص الفردي او العام مع أبناء المجتمع، لذلك اخذ يرتسم فيها شعور الأمة في ألامها وأمانيها وأحلامها ومتبنياتها في هذه الحياة وصارت متأطرة بإطار المرجعية الدينية، وذلك نتيجة الانقياد الروحي المعبر عن حالة الإحساس بالمسؤولية المتعلقة بالإنسان المؤمن في مسيرته على الأرض، وهذا ما خلق حالة من الارتباط بين تلك القاعدة المؤمنة وبين المرجعية بوصفها الوريث الشرعي لحامل الرسالة وخلفائه المعصومين، ذلك الارتباط جعل الأنظمة الحاكمة على اختلاف أزمنتها تشعر بنوع من التهديد الحقيقي على مصالحها المورثة وأهمها استمرار السطوة على مقدرات المسلمين والتسلط عليهم، لذلك كان مشروع إقصاء المرجعية وإبعادها عن قاعدتها المؤمنة هدفا ما برح يداعب أذهان الحكام وليعملوا لأجله سيوفهم الغادرة سعيا وراء إنهاء العلائق بمشروع الرسالة المحمدية، وكان من ذلك أن تعرضت المرجعية إلى أخطار عظيمة كادت أن تطيح بها وتجعلها مجرد هيكلا أثريا خاويا، لولا العناية الإلهية الحاكمة التي دفعت بيد العصمة لتجعلها الراعية لمشروع الخلافة في الأرض.

إن المتتبع لتاريخ المرجعية الشيعية منذ ما يقارب الألف عام وأكثر لابد أن يلاحظ حجم التضحيات الكبيرة التي بذلها العلماء من اجل استمرار ذلك الدور الديني والإنساني للمرجعية في خدمة البناء الفكري والتوعوي للبشرية جمعاء، فمن شخصياتها من اخذ على عاتقه حمل راية الثورة ومنهم من توطن للوقوف بوجه الشبهات والضلالات ومنهم من سلك طريق التعريف بالإسلام الأصيل وهداية الشعوب ومنهم من مارس دور التربية وتهذيب النفوس وتأكيد الروابط الاجتماعية بين المجتمع المسلم وضرورة العمل بها، بل أن هناك بعض المراجع كانت لهم ادوار شاملة ومؤثرة في الساحات المختلفة وذلك لبروز الشخصية القيادية عندهم وانخراطهم في التفاعل مع المجتمع وقضاياه الجوهرية.

لقد كانت المرجعية الدينية في العراق بشكل عام قبل الحرب العالمية الاولى لا تمارس الدور القيادي المباشر للأمة وذلك نتيجة الظروف الغير خافية والمتمثلة بالمؤامرات القديمة الموروثة من أيام السقيفة والحاكمة بضرورة إقصاء أهل البيت عن مواقعهم

القيادية ولكن بعد أن بدأ الغزو الغربي للبلاد الإسلامية وضعف الدولة العثمانية اتجهت المرجعية الدينية لتمارس الدور الحقيقي لها في قيادة الثورة ضد الانكليز، ولكن ظهرت في الأفق ملامح مؤامرة جديدة تمثلت بما يسمى بالحكم الوطني والذي بناه الانكليز على قاعدة إقصاء أهل الثورة الحقيقين وهم مراجع الدين، وبدأت مرحلة جديدة من التهميش والترويع والتنكيل وتعدت الى القتل والتهجير للأغلبية الساحقة المتمثلة بأتباع أهل البيت وخصوصا مراجعهم، ولكن حالة التحدي والوقوف بوجه الظلمة استمرت وأخذت أبعادا مختلفة، وشهدت ولادة مراجع عظام كان لهم اثر كبير في الشؤون السياسية والاجتماعية والجهادية، وعلماء اخرون اخذوا على عاتقهم التصدي والمجابهة وترتيب البيت المرجعي وصياغة الجانب النظري لأفاق المرجعية، ومن الافذاذ في هذا الجانب هو السيد محمد باقر الحكيم المفكر الكبير والقائد المجاهد الذي حمل راية التصدي لأعتى طواغيت العصر وهو المجرم صدام حسين.

لقد عاش السيد الحكيم فترة خطيرة من تاريخ العراق استمرت من منتصف القرن العشرين الى سنة ٢٠٠٣، وكان من أقرب الناس الى المراجع العظام، فوالده السيد محسن الحكيم وهو الزعيم الذي اطر المرجعية الدينية بالإطار السياسي والاجتماعي الفعال والمؤثر في الفرد والمجتمع، وكذلك عاصر السيد محمد باقر الصدر وهو المفكر العظيم والمضحي الفذ الذي قاد حركة الرفض للأنظمة الفاسدة المجرمة في ظل حالة الوهن العام لدى الأمة، وكان السيد الحكيم من اقرب وأكثر المتأثرين والمؤثرين في فكر وحياة السيد الصدر، وعاصر كذلك السيد الخوئي الذي كان المشيد والراعي للبناء الحوزوي الهادف للحفاظ على استمرارية الحوزة والمرجعية كأداة لإيلاد العلماء من جهة وكيان لتربية الامة من جهة اخرى. وكذلك عاصر السيد الخميني المفجر للثورة الإسلامية في إيران وباني الدولة الإسلامية في زمن تكالبت فيه المؤامرات الغربية والشرقية من اجل إقصاء الدين عن الحياة السياسية وإبقائه في حدود ذاتية بسيطة. وكذلك عاصر مرجعية السيد السيستاني الذي استمر بذات النهج الذي فرض على السيد الخوئي والمرجعية بشكل عام والذي يهدف للحفاظ على القدر المستطاع من البناء الحوزوي والوجود الديني الرابط في إطاره الفرد الشيعي في زمن التحديات الهائلة والمآسي الفظيعة.

كل ذلك عاشه السيد الحكيم مع اختلاف الادوار التي انيطت به على مدى تلك المراحل المهمة فصار في الجانب النظري والفكري علما كبيرا يشار له بالبنان. بالإضافة الى تبوئه الادوار القيادية في الحركة الجهادية ضد الطواغيت على اختلاف العقود، ونحن في هذا البحث المتواضع نحاول ان نغطي بعض اللمحات التي ظهرت في فكر السيد الحكيم بخصوص المرجعية الدينية الشيعية وبداية نشأتها وشرعيتها والمواصفات العامة والخاصة

في المرجع ومسؤولياته الشرعية وحدود ولايته والادوار التي مرت بها المرجعية على طول فترة حياتها والاسباب الحقيقية التي ادت الى استمرارها برغم المؤامرات الكثيرة والمتنوعة التي تعرضت لها، فنرجوا من الله سبحانه العون والقبول الحسن.

الفصل الاول: الضرورة والمواصفات، وفيه مباحث:

اولا: الغطاء الشرعي

ينطلق السيد محمد باقر الحكيم في فهم الدور المرجعي في الحياة من خلال رؤية شاملة وضمن إطار نظري وفكري منسجم ومتناغم وله ارتباط حتمي بالرسالة الالهية في بعديها المعبر عنهما بالنبوة والامامة، ويرى عدم امكان الانفكاك اصلا لان ذلك سوف يجعل الرسالة في مهب رياح الآراء الباطلة مما يقود الى انهيارها حتما، لذلك فهو يقرر بان كثير من الادوار والمسؤوليات التي قررت للمعصوم سواء كانت في عصر النبي او الامام هي ذاتها تناط بالمرجع وذلك في ضمن الامكانات والقدرات المتاحة وهذا ما يشير اليه السيد فيقول: ان النظام الذي وضعه اهل البيت عليهم السلام لتنظيم الجماعة الصالحة يرتكز على هذه القاعدة النظرية، فالإمام في زمن حضوره وشهوده وان لم يكن مبسوط اليد في القدرة الا انه مع ذلك لابد من توفر هذه الخصوصيات فيه ويتحمل تلك المسؤوليات والواجبات وله تلك الحقوق ولكن بالقدر الذي تسمح به الظروف المعاشة له وللجماعة الصالحة التي يتولى شؤونها واما في عصر الغيبة فالمجتهد الجامع للشرائط هو الذي يقوم بهذا الدور باعتباره الوريث الطبيعي للأنبياء والأئمة عليهم السلام لانهم لم يورثوا ذهبا ولا فضة ولا درهما ولا دينارا وانما ورثوا العلم والحكمة[1]،وهنا نلاحظ البعد الفكري الذي يرسم بواسطته السيد الحكيم الصورة الحقيقية للمرجع في ثقافة اهل البيت، حيث انه يمثل المسؤولية المانعة من تعطل العمل بالقيود والاحكام الشرعية المنظمة للحياة الانسانية والمالئة للفراغ الحاصل من غياب المعصوم، وان عملية الغياب هذه وان كانت لأجل التمحيص والامتحان لكن ذلك لا يدع مجالا للشك بعدم امكان غياب الاذرع الممثلة للمعصوم وهم مراجع الدين لان ذلك سيؤدي الى ضياع الامة في تخبطات الانظمة اللاشرعية، وبعبارة اخرى فانه يرى بان اللطف الالهي الذي اقتضى ارسال الرسل وتحقيق البلاغ في الامم المختلفة لا يمكن ان ينقطع في زمان او مكان وانما يمارسه بعد الرسل الائمة وبعد الائمة مراجع الدين العظام، وهو يستدل بالرواية كمعبر عن تلك الحقيقة وهي توريث الانبياء، حيث ان ذلك الارث

[1]- المنهاج الثقافي والسياسي والاجتماعي، السيد محمد باقر الحكيم، ط٢، مؤسسة تراث الشهيد الحكيم، مطبعة العترة الطاهرة، النجف الاشرف، ص٢٣٥.

المعنون بالعلم والحكمة انما يرثه العلماء من اجل ابقاء العمل بالمشروع والتجربة الرسالية وجعل العلم والحكمة هما المسيران للحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والدينية، وهذا ما يصون الرسالة من تهمة الاقتصار على زمن البعثة فقط وهي تهمة خطرة جلت يد الحكمة عنها.

ان هذا المستوى من تعدد الادوار وانسجامها يعبر عن الحكمة المطلقة التي يدار بها عالم الانسان وعن الاهمية الكبيرة لموقع المرجعية باعتبارها اليد الظاهرة المديرة للخلافة الالهية والمتحملة لأعباء الرسالة، ويقول السيد بهذا المضمون: يمكن ان نعرف المستوى التنظيمي الخاص لهذا الموقع من خلال ما يشير اليه الحديث الشريف المعروف بالتوقيع الذي ورد عن الامام الحجة " عجل الله فرجه " في جواب السؤال عن الموقف في صورة غياب الولاية حيث ورد: واما الحوادث الواقعة فارجعوا فيها الى رواة حديثنا فانهم حجتي عليكم وانا حجة الله[٢]،حيث عبر السيد الحكيم عن الهدف من اقامة المرجعية الدينية فهي في المستوى التنظيمي واقعة في طول النبوة والامامة وان غياب ولاية المعصوم تحتم الانتقال الى ولاية العالم العادل لان ذلك هو الحل الوحيد لإدارة الامور وفق المنظار الشرعي في بلاد المسلمين وان كان بالقدر الذي يقلل من حجم الانحراف في الامة.

بمعنى اخر فإنّا إذا أردنا التعرف على الهدف الاساسي من خلق الانسان لأدركنا انه ايصال السعادة الى النفوس التي أفيضت عليها نعمة الوجود، ولكن بحكم اختلاف مراتب التنزلات بين العوالم المختلفة والتناسب بين وجود الانسان على الارض والصورة المثلى لمفهوم الامتحان المتعلقة به، فانه قد رافق ذلك اثار اقتضت نسيان الانسان لشروط المنعم بعدم الانحراف، ولما كانت بعض تلك التأثيرات متآتية من خارج الانسان وتابعة لعالم الامكان، وهو العالم الدنيوي الذي يعيش المادة، لذلك فقد من الله على الانسان بإرسال الرسل مبشرين ومنذرين اي مبلغين ومذكرين للإنسان وهي ما يعبر عنها بعملية اراءة الطريق، تبعتها ضرورة عدم ترك الانسان من دون تنظيم شؤونه في الحياة وهي المهمة التي انيطت بالأئمة عليهم السلام وهي المعروفة بالإيصال الى المطلوب، وهنا يأتي السؤال فيما لو تعرضت الخلافة الالهية نتيجة سطوة الانحرافات الى حالة اقصاء وابعاد فهل تبقى الامة والتجربة قيد انتظار المخلص بدون وضع حلول طارئة، هنا جاء الرسول والامام ليبين الطريق ويحكم بضرورة الرجوع الى العلماء العاملين.

[٢] ـ نظام الجماعة الصالحة، السيد محمد باقر الحكيم، ص١٧.

من هنا يتضح بان السيد الحكيم يرى ان هناك جانبين يقتضيان الرجوع الى المرجع:

١ - حكم العقل القاضي بوجوب الرجوع الى الاعرف والاقدر والاكثر ادراكا في ادارة الامور العامة في الحياة.

٢- مجموعة الروايات الكثيرة عن الرسول والائمة عليهم السلام الحاكمة بنيابة العلماء عنهم.

ثانيا: مواصفات المرجع

كانت عملية انتخاب الانبياء والاوصياء متميزة بميزة خاصة وهي كونها مصانة بطريقة فعالة وعملية ولا يمكن التعرض لها الا على سبيل التجني، حيث ان الله سبحانه وتعالى هو المعين للرسول والامام وذلك لأهمية هذين الموقعين وارتباطهما الحتمي بمستقبل الانسان على الارض، وتلك الاهمية تستدعي التدخل الالهي وفرض الشخصيات المناسبة والقادرة على تحمل اعباء التبليغ والانذار، واما في مسألة انتخاب المرجع الديني الذي تقع عليه مسؤولية الوراثة الشرعية لعمل المعصوم حال غيابه، فلم تتوقف على النص الالهي في التعيين وانما اتجهت في منحى اخر حدده المشرع، وأشارت اليه أحاديث العصمة وذلك نتيجة حقيقة معتبرة تتمثل بكون ان الاصل في الحياة هو حضور المعصوم لا غيابه ولكن حين توجد الظروف المانعة من تواجده لاحتمال تعرض التجربة للخطر فان ذلك يستدعي ايجاد البدائل التي يكون تعيينها بالعرض وهم المراجع، اذا ظهرت لدينا نتيجة وهي ان نشوء المرجعية الدينية النائبة هو حالة طارئة بسبب غياب المعصوم، ومن خلال تلك الاسباب وهذه النتائج كيف يمكن صياغة وتحديد العوامل الموضوعية لاختيار النواب عن المعصومين؟ وما هي الصفات المطلوبة فيهم؟ ان ذلك له اهمية كبيرة لان هذه الصفات هي التي ستحكم حتما على طبيعة ومدى امكانية التفاعل مع الرسالة ومنهجها الفكري والعملي، وبهذا الخصوص يقول السيد الحكيم: ان الصفات في الوقت نفسه تمثل احدى الضمانات المهمة لتحقيق الاهداف وسلامة المسيرة[٣]، وهذه اشارة واضحة الى اهمية تلك المواصفات باعتبارها الطريق الوحيد الحاكم بسلامة المسيرة وتحقيق الانجازات التي تتعلق ببناء الانسان المؤمن وتحديد طبيعة علاقاته مع اخيه ومع الكون، وكان الفقهاء قد اشتركوا في تحديد الضوابط التي يجب مراعاتها عند اختيار المرجع وكانت بأمور هي: البلوغ والعقل والايمان والذكورة والاجتهاد والعدالة وطهارة المولد والضبط بالمقدار المتعارف والحياة[٤]، وبخصوص هذه الضوابط فان السيد الحكيم له نضرة خاصة في غاية الاهمية حيث يقول:

---

[٣] ـ نفس المصدر، ص٣٥.

[٤] ـ منهاج الصالحين، السيد السيستاني، ط٤، بيروت، ج١، ص١٠

ان هذا الالتزام هو من الامور الواضحة مصداقا عند المراجع فلا يمكن ان يكون ذلك اساسا في اختبارات السلوك والاستقامة اذ لا يمكن ان نتوقع ان نرى احد المراجع لا يصلي او لا يصوم وهو صحيح البدن ولا نتوقع ان يشك بذلك احد الناس، بل لا نجد هذا النوع من الانحراف حتى عند المدعين زورا للمرجعية او غير المؤهلين لها في العدالة المطلوبة في المرجعية، بل لابد من اختبارها في عدة قضايا اخلاقية وسلوكية اخرى[٥].

بهذا العنوان يحاول السيد الحكيم ان يؤسس الى قضية في غاية الاهمية وهي ان تلك الصفات المذكورة في الكتب الفقهية التي تحدد كيف يجب ان يكون المرجع من الناحية السلوكية لا يمكن ان تجعل العوام مؤهلين لاختبار المرجع، بل هي نفسها لا يمكن ان تبرز المرجع الاكثر قدرة على ادارة المهام المتعلقة بالمرجعية، ذلك انها مفتقرة الى ادراك الاسرار الخاصة والصفات الباطنية في نفسية ذلك الشخص مثل الشجاعة والاقدام وعدم التردد والذهنية المتوقدة وغيرها، لذلك فان السيد الحكيم اشار الى مجموعة من الاختبارات على الامة التساؤل فيها لاختيار المرجع منها:

١- العدالة وحب الرئاسة: مقدار حب المرجع للدنيا وزهده فيها[٦]

وهنا وضع السيد الحكيم اهمية خاصة لهذا الموضوع وجعله من الاولويات وربما يعود ذلك لكونه سببا واقعيا أكثر من غيره وان اثاره موجودة فعلا على الارض وقد حاول ان يعبر عنه من خلال كونه الابتلاء الالهي المتعلق بتكليف الانسان فيقول: ان الحب للدنيا والرئاسة هو من الابتلاءات الكبيرة التي يبتلي ويمتحن بها العلماء المتصدون لان غيرهم من الاصناف قد يمتحن ولكن بشيء اخر، التاجر مثلا لا يبتلي بالصلاة والصوم وانما بمعاملاته في السوق، الشاب عندما يمتحن في دينه يبتلى بالسيطرة على شهواته الجنسية والعاطفية وسلوكه العام وهكذا الحال بالنسبة للمزارع والعامل والمرأة والطالب... اما المرجع فأن اهم ما يبتلى به من امور خطيرة هو الامتحان بحب الرئاسة والزعامة والموقع[٧].

---

[٥] - موسوعة الحوزة العلمية والمرجعية، المرجعية الدينية، السيد محمد باقر الحكيم، ط١، النجف الاشرف، ج٢، ص٨١-٨٢.

[٦] - نفس المصدر، ج٢، ص٨٢.

[٧] - نفس المصدر، ج٢، ص٨٥.

٢_ العدالة ومهادنة الظلم: ما هو الموقف من حكام الظلم والجور ومن ظاهرة الظلم والاستبداد؟[٨]

في هذا الشرط يحدد السيد الحكيم جانب في غاية الاهمية وهو ماهية الموقف الفعلي والحركي والرؤيا التي يراها في التعامل مع حكام الجور والاستبداد، اي مقدار الشجاعة التي يتحلى بها ومدى استعداده للتضحية في سبيل القضايا الكبرى التي تخص الامة، وأيضا مدى الحكمة التي يتمتع بها في رؤية الطرق الأنجع في التعامل اثناء الازمات والتحديات التي تجابه الوجود الاسلامي عامة، وبالتالي اتخاذ المواقف الاكثر امنا وحفاظا على الاسلام وابنائه، فقد يتطلب الموقف الصبر والثبات والحكمة والحفاظ على المكتسبات، ونشر الوعي والثقافة الاسلامية وتربية المؤمنين والمحافظة عليهم، وقد يكون الانحراف قد بلغ حدا لا يجدي معه الا التحرك الفعلي والبراءة من الظلمة، وبين تعدد المواقف وضروراتها لا بد للفرد المؤمن من انتخاب المرجع الانسب والاكثر قدرة على قراءة الواقع الفاسد واتباع الطرق الاكثر فاعلية لتصحيحه.

كما ويشير السيد الحكيم الى عناوين اخرى مهمة لخصائص المرجع المسؤول منها: مدى الاهتمام بإبلاغ الرسالة، والتصدي لعوامل الانحراف في الامة، والاهتمام بالشعائر الدينية، والاهتمام بوحدة المسلمين، والدفاع عن بيضة الاسلام[٩]، ومن هذه الامور لابد للمكلف تشخيص المرجع المؤهل القادر على ان يكون الرابط الحقيقي بين الامة وبين رسالتها في الحياة.

ثالثا: مسؤوليات المرجع

ينظر السيد الحكيم الى المرجع الديني الذي يتحمل اعباء المسؤولية الشرعية في قيادة الامة على انه الحلقة التي يدور حولها الكيان الاسلامي بأجمعه، اي بما فيه من افراد ومؤسسات، فيكون هو المحرك والمدير لكل القطاعات الحية في الدولة من النواحي الشرعية، لذا يجب عليه ان يكون قادرا على ملئ كل الفراغات الحاصلة نتيجة غياب الوعي والثقافة الدينية، وليتمكن من ارساء القيم والمبادئ التي امن بها الشعب وجعلها في اولوياته، وبمعنى اخر فان الامة التي اقرت على نفسها المشروع الاسلامي عنوانا وسلوكا عليها بالمقابل العمل بالأحكام والتوجهات الصادرة من المشرع لأنه الوحيد الذي يملك القدرة على ادارة

[٨] - نفس المصدر، ج٢، ص٨٦.
[٩] - الحوزة العلمية العراقية والتقريب، نخبة من الباحثين، المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب، ط١، مطبعة فجر اسلام، طهران، ص١٣

وايصال التجربة الى تكاملها المنشود، ومن هنا فان المسلمين يلزمهم الايمان اولا بالمشروع الاسلامي وتقبله كقائد في الحياة، وهذا يفرض عليهم ثانيا التعامل بحسب الضوابط والمقررات الاسلامية سلوكا وعملا، فاذا استطاعت الامة ان تهيئ هذه الظروف الفاعلة فان من المنطقي ان يكون العالم العادل المخالف لهواه والمطيع لأمر مولاه هو الذي يقود هذا الكيان باعتباره الاكثر معرفة بخصوصيات التجربة وخفاياها، عندما يوجد هكذا مستوى من التفاعل بين الامة وعلمائها وعندما تؤمن بتلك الواجبات الملقاة على عاتقها فان شرائط المطالبة بحقوقها تكون لازمة على المراجع وهذه الحقوق هي ما يعبر عنه بالمسؤوليات الشرعية للقائد، يقول السيد الحكيم: ان للمرجعية خلفية اجتماعية وسياسية، فالمرجع له مستوى من الولاية العامة كما انه في الوقت نفسه له حق القضاء وفصل الخصومات بين الناس ويتحمل مسؤولية الارشاد والتربية والتزكية والقيادة للجماعة، وللمرجعية دور آخر هو الرجوع اليها والاخذ منها في فهم الاسلام وعقائده وافكاره وكذلك الرجوع اليها في معرفة الاحكام والمواقف الشرعية وتفاصيل الشريعة الاسلامية وطريقة معالجتها للحوادث والمشاكل[١٠]. وهذه الواجبات التي اشار اليها السيد الحكيم لو حاولنا مقارنتها بالمسؤوليات المناطة بالإمام لما وجدنا الا بعض الفروق البسيطة وفي موارد خاصة وهذه المسؤوليات يعتقد بها اكثر العلماء والمفكرين سواء من امن بالولاية العامة للفقيه اومن وسع الولاية من باب الحسبة، ذلك ان الجميع مقرر لديه بان الواجبات المناطة بالمرجع ناشئة من مدى الارتباط المباشر مع المجتمع وهذا الارتباط يجعل المرجع محكوما بإبراز النظرية الاسلامية التي تحكمه هو ومجموعة الناس المؤمنين بها، ولابد لنا من الايمان بان الاسلام لم يدع شيئا في هذه الحياة الا وكان له فيه حكم، وكما قال الامام الصادق (عليه السلام): ما من شيء الا وفيه كتاب او سنة[١١]، ومن ذلك يتضح بان السلوك الانساني مقيد بالأحكام الشرعية وهذه الاحكام تحتاج الى اخراجها الى حيز المعرفة والعمل وذلك لا سبيل اليه الا من خلال المراجع المختصين بذلك، وهذا ما قد بينه اهل البيت سلام الله عليهم في كثير من الاحاديث كما انهم اعطوا المرجع الحصانة اللازمة لشرعيته وعرفوه: بانه المجتهد العادل المنصوب من قبل اهل البيت للحكم والقضاء والذي يجب الترافع اليه عند النزاع والتخاصم ولا يجوز رد حكمه بل الراد عليه كالراد على الائمة الذي هو كالراد على الله تعالى وهو على حد الشرك بالله كما في الحديث الشريف[١٢]. وفي ظل هذه الحصانة يبقى السؤال عن طبيعة الرؤى التي تحكم المرجع لإدارة جهاز المرجعية فهل يجعل التحرك هو المبدأ ام انه يرى ان العلماء يقصدون فقط بهذا العنوان، يرى السيد الحكيم ان المرجع وظيفته التحرك، لان التحرك

---

[١٠] - الكافي، الكليني، مؤسسة احياء الكتب الاسلامية، قم ،ج١،ص٣٢.
[١١] - الاحكام الفقهية ، السيد محمد سعيد الحكيم ،دار الهلال، ط٧ ، ص١٣.
[١٢] - المنهاج الثقافي والسياسي والاجتماعي، مصدر سابق، ص٢٥٥.

هو مقدمة للتبليغ، والتبليغ من اعظم الاهداف التي تقع من ضمن مسؤوليات المرجع فيقول: من المسؤوليات المهمة الملقاة على عاتق المرجعية الدينية هو تعليم الناس الكتاب والحكمة وشرائع الاسلام والاخلاق الفاضلة والصفات الحميدة والسنن الالهية التي تحكم حركة المجتمع الانساني[١٣]، ولو لاحظنا هذه المسؤولية لوجدناها عبارة عن حركة حقيقية تمثل روح الرسالة المحمدية ومسيرتها على الارض الهادفة الى تطويق الفرد المؤمن بالتعاليم والقيم الاسلامية واعطائه الزخم المعنوي للوقوف بوجه الافكار والتيارات المنحرفة التي يمكن ان تنموا في ظل غياب الوعي الديني وغياب مهمة التبليغ، كما ان حالة الاحتكاك والتفاعل والتواصل بين المرجع والامة سيرتب تأثرها به من النواحي الاخلاقية والروحانية، كما ان الهدف الاسمى الذي تسعى اليه المرجعية الدينية هو تركيز حالة الوعي عند المسلم من خلال استشعاره بالعبودية والخضوع المطلق لله تعالى، وبناء علائقه مع اخيه المسلم في ظل الاحكام الالهية ومن ثم انضباط الاثنين بالإدراك بكونهما جزء لا يتجزأ من هذا الكون الفسيح وضرورة عدم التعدي على الحدود المسموح بها لكل وجود على الارض وادراك السنن الالهية الحاكمة في ذلك الوجود.

ومن المسؤوليات الكبرى للمرجع أيضا القضاء وهدفه احلال العدل وعدم التجاوز على حقوق الاخرين وهو من مختصات المرجع في الفكر الامامي وقد شدد على هذا المعنى معظم الائمة سلام الله عليهم وحذروا من خطورة التحاكم الى من لا يمتلك الحق الشرعي بذلك، فعن ابي بصير عن ابي عبد الله (عليه السلام) انه قال: ايما رجل كان بينه وبين اخ له مماراة في حق فدعاه لرجل من اخوانه ليحكم بينه وبينه فأبى الا ان يرافعه الى هؤلاء كان بمنزلة الذي قال الله عز وجل: الم تر الى الذين يزعمون انهم امنوا بما انزل اليك وما انزل من قبلك يريدون ان يتحاكموا الى الطاغوت وقد امروا ان يكفروا به[١٤]. ويذكر السيد الحكيم تفسير جميل لذلك فيقول: قد شدد ائمة اهل البيت عليهم السلام على هذا الموضوع بدرجة عالية وفي مناسبات مختلفة من اجل ان يحققوا هدفا عمليا وهو ايجاد الوازع الذاتي القوي الذي يعوض عن القوة التنفيذية التي يملكها القضاة[١٥]. وهذه حقيقة مرتبطة ارتباطا جوهريا بفكر المعصومين ورؤاهم في بناء الدولة والمجتمع وفي كافة الاصعدة وليس في جانب القضاء فقط، فالمعصوم هو مشروع الايصال الى المطلوب في عملية بناء الانسان روحيا قبل اخضاعه للقوانين الحاكمة.

---

[١٣] - نفس المصدر ، ص٢٥٥.
[١٤] - الكافي ، الكليني ، ج٢، باب كراهة الارتفاع الى قضاة الجور، ص٤١١.
[١٥] - المنهاج الثقافي والسياسي والاجتماعي ، مصدر سابق ،ص٢٥٣.

كما ان القضاء هو ضرورة حتمية للمحافظة على النظام والانضباط من جانب الانسان وهو مطلب عام لا يخص المسلمين فقط ولكن الفرق يكمن في طبيعة الرؤية لحكم الحاكم وللمواصفات الخاصة له، فالمسلمون في المذهب" الامامي خاصة" يرون ان الحكم لله وان الانسان عليه اظهار ذلك الحكم فقط وان المرجع هو الوحيد القادر على ذلك لأنه الاقرب والاكثر تخصصا في هذا المجال، بينما نرى غيرهم يلتمس رؤى اخرى مختلفة.

وهناك مسؤوليات اخرى للمرجع تناولها السيد الحكيم منها: الافتاء، وتربية الطلبة وجعلهم الاجنحة التي تتحرك بها المرجعية، وكذلك الوقوف بوجه الانحرافات الدينية والاخلاقية، ورد الشبهات وغيرها وافرز السيد كل تلك العناوين قائلا: يمكن تلخيص مسؤوليات نظام المرجعية للجماعة الصالحة بالمهمات الرسالية التي يتحملها الانبياء والرسل وهي: الافتاء والقضاء والولاية وهذه المسؤوليات تتطابق مع مسؤوليات الامامة، خصوصا إذا اخذنا الافتاء بمعناه الواسع وهو: بيان وابلاغ الشريعة الاسلامية بأحكامها ومفاهيمها وعقائدها ونظرتها الى الكون والحياة والتاريخ والسنن والاخلاق واستيعاب وابلاغ الرسالات الالهية وتلاوة آيات الله والمحافظة عليها وهداية الناس الى الحق[١٦]. وبموجب كل تلك المساحات الشاسعة التي حددها السيد للمرجع فان ذلك يشير بالقوة الى كونه القيادة المطلقة في حال غياب المعصوم لأنه الوحيد الذي يمتلك المؤهلات اللازمة للحفاظ على الرسالة ومتبنياتها في صنع الحياة وفق المراضي الالهية.

الفصل الثاني: مواكبة المستحدثات وفيه مباحث:

اولا: المرجعية ومبدأ التخصص

يضع السيد الحكيم طرحا في غاية الاهمية في موضوع المرجعية وقدرتها على القيادة واستيعاب المستجدات الحاصلة في العالم، وكيفية ايجاد الحلول عند تظافر الظروف الحائلة دون تمكن المرجع من ممارسة دوره المباشر في القيادة لمختلف الاصعدة في الدولة، حيث يطرح نظرية التخصص كحل لتلك الاشكالية، والنظرية تتلخص بجواز تعدد المرجعية[١٧]، وذلك بان يتوجه مجموعة من العلماء لتقسيم المهام الرسالية المتعلقة بإدارة شؤون الامة فيما بينهم، اي يتجه بعضهم للاهتمام بالأمور السياسية والبعض بالأمور الاجتماعية واخر بالجوانب الاعتقادية والافتائية وهكذا، ويعزوا السيد سبب ذلك الاتجاه فيقول: قد ظهر لنا ان تصدي المرجعية الدينية العامة للعمل السياسي قد يكون عسيرا او

[١٦] - نفس المصدر السابق ، ص٢٤٣.
[١٧] - موسوعة الحوزة العلمية والمرجعية، مصدر سابق، ج٢، ص١٩٦

غير ممكن بسبب التحولات المدنية العالمية او بسبب التطورات الحاصلة في الاوضاع السياسية في العالم الاسلامي او بسبب القمع السياسي... ويبدوا ان العلاج هو الالتزام بفكرة التخصص في المرجعية الدينية[١٨].

ومن ملاحظة كلام السيد يتضح بان طرح هذا المبدأ جاء نتيجة لسببين:

الاول_ التحولات المدنية العالمية: وتلك اشارة الى التطور الهيكلي والمؤسساتي للدول وتوسع مفهوم الدولة الحديثة وكما يشير أحد المتخصصين الى ذلك قائلا: في مطلع القرن الثالث عشر بدأ النظام الاقطاعي في اوروبا بالانهيار تدريجيا مفسحا المجال لتطور ادى الى تحولات عميقة في عصر النهضة والاصلاح الاجتماعي والسياسي، ويمكن القول ان القرن السادس عشر شهد ظهور الملامح الاساسية للدولة الحديثة وقد برزت هذه الملامح من خلال الفصل تدريجيا بين السلطتين السياسية والدينية وقيام وحدات سياسية قومية على اساس المركزية السياسية وتأسيس السلطة ووضع القواعد القانونية لممارستها[١٩]، ونفس هذه الرؤى وهذه التحولات في البناء الهيكلي والفكري للدول ووضع الدساتير الوضعية المنظمة لسلوك الانسان والسلطات الحاكمة وصياغة ذلك وفق مفاهيم بعيدة عن الدين واحكامه وانهيار الاسس القديمة وولادة الدول المتعددة السلطات وتشابك المصالح وتنوعها والتحول الى اساليب جديدة في غزو الدول كالغزو الفكري والثقافي والاقتصادي، كل ذلك يراه السيد الحكيم سببا لتعدد المرجعيات فيقول: نحتاج الى قيادة مرجعية متفرغة والى مراجع متخصصين في ادارة هذه المعركة ومواجهة هذا الغزو والى مراجع متخصصين في فهم العقيدة والفكر الاسلامي وتقديم الحلول والاجوبة لكل المشاكل والاسئلة والى مراجع متخصصين في ادارة عملية المواجهة التي هي اكثر تعقيدا من المواجهة العسكرية[٢٠]، وهذه اشارة الى صعوبة وجود الشخصية القادرة على الاحاطة بكل تلك الافاق المتسعة في الحقول والميادين الانسانية المختلفة مما يتطلب تأسيس مشروع التخصص كحل للقدرة على المجابهة.

الثاني _ الاوضاع السياسية الحاصلة في العالم الاسلامي: فلقد اجتمعت وتظافرت مجموعة من الاسباب السياسية لتنتج تغييرا جوهريا في طبيعة ونوع انظمة الحكم في البلاد الاسلامية، فبعد سقوط الدولة العثمانية على يد الحلفاء واقتسام ممتلكاتها بينهم وتقطيع العالم الاسلامي الى دول صغيرة، تلك الفترة شهدت وقوف علماء الدين الى جانب العثمانيين اولا انطلاقا من مبدأ الوحدة الاسلامية ورفض ولاية الكافر، وثانيا الى جانب الحركات الثورية

---

[١٨] - نفس المصدر، ج٢، ص١٧٥.
[١٩] - مدخل الى علم السياسة، د- عصام سليمان، دار النضال للطباعة، بيروت، ط٢، ص٢٠٨
[٢٠] - موسوعة الحوزة العلمية والمرجعية ،مصدرسابق ، ج٢ ، ص١٤٨.

وقيادتهم لها مباشرة، لذا فقد عمد المستعمرون تحت ضغوط الثورة الى اقرار ما يسمى بالحكم الوطني، حيث سلموا مقاليد الحكم الى مجموعة اخرى من القيادات لم تكن لها صلة بالثوار بل كانت في الطرف المناوئ تماما، لذا سهل ذلك للإنكليز والفرنسيين من استخدامهم كواجهات لتنفيذ كل المطالب اللازمة للحفاظ على مصالحهم، وكما يقول السيد الحكيم: وبصورة اجمالية وجدت انظمة وضعية في عالمنا الاسلامي قامت بعملين رئيسين:

الاول: محاصرة الاسلام وابعاده عن الحياة.

الثاني: استخدام القمع لتنفيذ هذه السياسة على خلاف رغبة الامة.

ويكمل: ومن الطبيعي ان تفرض هذه التحولات وتلقي بظلالها الثقيلة والمعقدة على المرجعية واوضاعها، الامر الذي يقتضي اعادة النظر والتجديد في صياغتها ومنهجها واساليبها وطريقة ادائها[٢١]. وهنا يريد السيد الحكيم ان يشير الى ان هذه الاوضاع لا تمكن المرجع من التصدي لتلك الادوار الكبيرة والمتعددة المناطة به، وان تعرضه لها يمكن ان يؤدي الى انهيار جهاز المرجعية في ظل المؤامرات الداخلية والخارجية، وهذا ما سيخلق حالة من التزاحم في الخيارات بين ضرورة المواجهة وضرورة الحفاظ على كيان المرجعية، ثم يعود السيد الحكيم ليضع الحل الامثل لهذه الاشكالية فيقول: يبدو واضحا ان العلاج هو الالتزام بفكرة التخصص في المرجعية الدينية، ووجود المرجعية السياسية الدينية[٢٢]. فيقرر كلامه امكانية الحفاظ على المرجعية الدينية الممارسة للدور التربوي والافتائي والتعليمي وكذلك عدم التفريط بالجانب السياسي المحفوف بالمخاطر. والحقيقة ان هذه الرؤية لم تمكن وليدة التنظير الفكري اللاواقعي، وانما كانت معتمدة على مجموعة من الحقائق تتمثل بالأخطار الهائلة التي تعرض لها المراجع العظام وامثالهم من العلماء والمفكرين على طول الفترات التاريخية التي مرت بها المرجعية الشيعية، وبهذا الصدد يقول علي الوردي: لابد ان نشير الى ان المرجعية الشيعية كانت موجودة على الدوام حتى تعرضت الزعامات الشيعية الكبرى كالخالصي والنائيني وغيرهم الى النفي على يد عبد المحسن السعدون[٢٣]. اي ان المواجهة التي لازمت المنهاج العملي لمراجع الدين الشيعة جعلتهم دائما تحت طائلة القتل والتهجير من زعماء الحكم الوطني المزعوم؟ وكما يشير اخر قائلا: في العراق الحديث اصبحت سياسة التمييز الطائفي اصلا ثابتا في انظمة الحكم التي توالت على السلطة في العراق ثبته الانكليز على قاعدتهم "فرق تسد" من يوم ما شكلوا ما عرف

---

[٢١] - نفس المصدر، ج٢، ص١٥٦.

[٢٢] - نفس المصدر، ج٢، ص ١٧٤

[٢٣] - لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، علي الوردي، دار الكتب الاسلامية، ط١، ج١، ص٢٣

بالحكم الوطني في العراق بعد الحرب العالمية الاولى واحتواء ثورة العشرين[٢٤]. ولذلك فان السيد الحكيم حينما طرح فكرة التخصص هذه حاول البرهنة على واقعيتها ووجودها في المسار العملي لتاريخ الشيعة في كثير من ادواره، وليعبر عن كونها اداة تفاعلت معها المرجعيات الشيعية بصورة حقيقية واستخدمتها كحل لمشكلة الاقصاء والتهميش والقتل والترحيل من قبل الانظمة الظالمة على مدى عقود التاريخ.

ثانيا: الولاية العامة

من المعلوم والواضح ان الفكر العام الذي يتبناه السيد الحكيم في قضية الوجود المرجعي في الساحة انما هو اعتبارها القيادة النائبة والتي لها اغلب الاعتبارات المقررة للإمام، بمعنى ان لها الولاية المطلقة في حال توفرت الظروف الملائمة، لذا فهو ينظر لعملية الخلاف الموجود بين الفقهاء بهذا الشأن سببه عدم اكتشاف الدليل النصي لدى بعضهم، والمقصود به النص من المعصوم بخصوص ولاية الفقيه المطلقة، والا فالدليل العقلي موجود، اي ان الخلاف واقع في المباحث النظرية فقط واما الاصول العملية فمقرر فيها ثبوت ذلك، فكل الفقهاء يرون ان المرجع العادل هو الشخص الوحيد الذي يمتلك الحق في تبوء المقاعد القيادية في الحياة السياسية والاجتماعية وفي هذا يقول السيد الحكيم: ان جماعة من الفقهاء يذهبون الى عدم وجود النص على تعيين المجتهد لهذا المنصب الالهي لكنهم اقروا ان هذا المنصب الالهي لا يمكن ان يترك خاليا من المسؤولية وان الفرد الذي يمثل القدر المتيقن من المسلمين الذي يتحمل هذه المسؤولية هو المجتهد الجامع للشرائط وبذلك ينتهون الى نفس النتيجة الكلية في تشخيص ان المجتهد هو الذي يتولى هذا المنصب لكن بطريق اخر وهو دليل الحسبة[٢٥]. ومن هنا فان الادلة التي يحتاجها العالم في اثبات ولاية الفقيه انما بحثها خاص في موارده لأجل البيان واظهار ما خفي من المتعلقات الخاصة بالأمور النظرية، ولكن في الجانب الفعلي وفي ارض الواقع فان المراجع لا يتسامحون في اغفال اي حكم يتعلق بالإنسان او غيره، سواءً في جانب الافتاء او القضاء او الامور المتعلقة ببيان العقائد والشؤون السياسية والاجتماعية والاقتصادية والفكرية وغيرها وكل ذلك انما بحسب الامكانات المتاحة والظروف المناسبة لان هذه الوظائف هي المجال الذي يتناوله المرجع بكونه الوريث الشرعي للرسالة والذي تقع عليه مسؤولية ابلاغها والدفاع عنها وصيانتها من ايدي المحرفين والمشككين، وكما يقول الشيخ المظفر: عقيدتنا في المجتهد الجامع للشرائط انه نائب الامام (عليه السلام) في حال غيبته وهو الحاكم والرئيس المطلق، له ما للإمام في الفصل في القضايا والحكومة بين الناس... وليس المجتهد الجامع

[٢٤] - شيعة العراق الحقوق والضمانات ، لجنة الدفاع عن الشعائر الحسينية ، ص٢٥٥-٢٥٦.
[٢٥] - موسوعة الحوزة العلمية والمرجعية ، مصدر سابق ، ج٢ ، ص٤٠.

للشرائط مرجعا في الفتيا فقط بل له الولاية العامة فيرجع اليه في الحكم والفصل والقضاء[٢٦]. وهذه المناصب التي بينها الشيخ انما استحصلها من عدم مشروعية غير الفقيه في توليها عقلا وعدم جواز تركها كذلك.

ويقول السيد الخوئي في باب أصل الجهاد فيما له علاقة بالموضوع: انا لو قلنا بمشروعية أصل الجهاد في عصر الغيبة فهل يعتبر فيها اذن الفقيه الجامع للشرائط او لا؟ يظهر من صاحب الجواهر فيه اعتباره بدعوى عموم ولايته بمثل ذلك في زمن الغيبة، وهذا الكلام غير بعيد بالتقريب الاتي: وهو ان على الفقيه ان يشاور في هذا الامر المهم اهل الخبرة والبصيرة من المسلمين حتى يطمأن بان لدى المسلمين من العدة والعدد ما يكفي للغلبة على الكفار الحربيين وبما ان عملية هذا الامر المهم بحاجة قائد وامر يرى المسلمون نفوذ امره عليهم فلا محالة يتعين ذلك في الفقيه الجامع للشرائط فانه يتصدى لتنفيذ هذا الامر من باب الحسبة على اساس ان تصدي غيره لذلك يوجب الهرج والمرج ويؤدي الى عدم تنفيذه بشكل مطلوب[٢٧].

من هنا نرى كيف وسع السيد الخوئي ولاية الفقيه في الجانب العملي وذلك حينما كانت الضرورة حاكمة لتوجه المرجع لقيادة الامة لان قيادة غيره لا دليل في جوازها لإمكان الضلال والاضلال.

ويبتني رأي السيد الحكيم في الدلالة على عموم الولاية للفقيه على ادلة نصية واخرى عقلية كما يأتي:

اولا: قوله: هذه الولاية ثبتت بالنصوص كالتوقيع الموثق عن الامام الحجة عج " واما الحوادث الواقعة فارجعوا فيها الى رواة حديثنا انهم حجتي عليكم وانا حجة الله على الناس"[٢٨].

ثانيا: كانت هذه الولاية في العصر الاول للغيبة "الغيبة الصغرى" تمارس من خلال النص على افراد يعينهم الامام ع من بين ابناء الامة نوابا[٢٩].

ثالثا: قوله: ولعل من أفضل النصوص التي يمكن الاستدلال بها على هذا الحكم هو: الآية الكريمة الرابعة والاربعون من سورة المائدة[٣٠] وهي قوله تعالى: ((انا أنزلنا التوراة فيها هدى

---

[٢٦] - عقائد الامامية ، الشيخ المظفر ، موسسة انصاريان ، قم ، ط٨ ، ص٣٤-٣٥.
[٢٧] - منهاج الصالحين ، السيد الخوئي ، ج١ ،ط٢٨ ،مدينة العلم ، مهر ، قم ، ص٣٦٦.
[٢٨] - موسوعة الحوزة العلمية والمرجعية ، مصدر سابق ، ج٤ ، ص٢٤٥
[٢٩] - نفس المصدر ، ج٤ ، ٢٤٥.
[٣٠] - نفس المصدر ، ج٢ ، ص٤١.

ونور يحكم بها النبيون الذين أسلموا للذين هادوا والربانيون والاحبار بما استحفظوا من كتاب الله)). حيث يستدل السيد الحكيم بالربانيين على انهم الائمة والاحبار انهم العلماء[٣١].

رابعا: قوله: ان جماعة من الفقهاء يذهبون الى عدم وجود النص على تعيين المجتهد _خصوصا لهذا المنصب الالهي _ لكنهم أقروا بان هذا المنصب الالهي لا يمكن ان يترك خاليا من المسؤولية[٣٢]. ومقصود السيد الحكيم انهم أقروا ذلك عقلا.

وهذه الادلة هي نموذج بسيط لما يراه السيد الحكيم في شأن الولاية العامة للفقيه ويمكن الاطلاع عليها من خلال مؤلفاته الخاصة بهذا الشأن ومن اهمها كتاب الحكم الاسلامي بين النظرية والتطبيق وكتابه موسوعة الحوزة العلمية والمرجعية بأجزائه المختلفة.

ثالثا: بين الارتباط بالمرجع والارتباط الحزبي:

يرى السيد الحكيم ان هناك فرقا شاسعا بين الارتباط الذي يكون على اساس الولاية المعنونة باسم المرجعية وبين الارتباط التحزبي المرهون بعملية التنظيم والكسب الفردي، ذلك ان الاول يمثل امتدادا واقعيا للنهج الرسالي السائر عبر الازمنة الطويلة وصولا الى الادوار التي مر بها التشيع في زمن تواجد الائمة وحضورهم وممارستهم لعملية التربية والتزكية للخواص من اتباعهم، ومن ثم استمرارية هذا النهج بعد الغيبة الصغرى والكبرى للإمام الثاني عشر (عج) وايكال هذه المهمة للنواب المحددين بأسمائهم او صفاتهم، وكل ذلك من اجل بقاء وديمومة الدعوة للرسالة الالهية وتحكيم اطاريحها على ارض الواقع بالإضافة الى استمرار التفاعل والارتباط الروحي بين المؤمنين وقادتهم وتحقيق اعلى درجات البناء الفكري والعقائدي لتأمين وصيانة الامة من الانحرافات والشبهات الزائفة، وعدم التفريط بالمكتسبات المتحققة على صعيد القاعدة وايمانها بالرسالة، وفي هذا الجانب فان السيد الحكيم يعتقد ان الاختلاف بين المرجعية والحزب انما يقع في هذه الاهداف، فالمرجعية هدفها كما يتضح مما سبق هو بناء الانسان بينما الحزب له اتجاه اخر وكما يقول: يكون الولاء في التنظيمات الحزبية عادة للتنظيم لا للشخص الصالح وتكون مقاييس التفاضل فيها هي النشاط التنظيمي لا المقاييس الواقعية ويكون التحرك لإيجاد العلاقة بالأصل من خلال حركة القيادة الحزبية لكسب الافراد لا حركة الافراد المؤمنين من اجل معرفة القيادة[٣٣]. وهنا يحدد السيد الحكيم هدف التنظيم الحزبي بانه السعي لتوسعة الهيكل التنظيمي من خلال زيادة حجم القاعدة الجماهيرية فقط بغض النظر عن تحديد مقاييس

---

[٣١] - نفس المصدر، ج٢، ص٢٢.
[٣٢] - نفس المصدر، ج٢، ص٤٠.
[٣٣] - نفس المصدر، ج٢ ، ص٦٢.

لنوعيتها، اي ان التحرك يكون من قادة الاحزاب الى الناس من اجل نفس الحزب بينما التحرك المرجعي يكون للناس من اجل نفس الناس، حيث ان المنفعة في الحقيقة راجعة اليهم، كما ان النشاط الحزبي يكون متعلقا عادة بكيفية تعزيز وجوده ومكانته على الارض من اجل الحصول على الحكم والسلطة فيسعى لذلك لكي يسيطر على الشارع ويربطه بتنظيمه الخاص بينما نرى النشاط الخاص للجهاز العامل في مؤسسة المرجعية يتعلق اساسا بربط الناس بدينهم وبالمحافظة على علاقاتهم الروحية والاخوية والكونية.

كذلك فان العلاقة بين المرجعية والناس تكون عادة في إطار التحرك المتبادل، اي ان هناك تحرك من المرجعية نحو الناس وهو ما أشرنا له سابقا، وهناك تحرك من الناس نحو المرجعية وهو الذي يتمثل بالوجوب في عملية التقليد وهو من اهم مسائل الاحكام الشرعية بل هو الركيزة الاساسية لقبول الاعمال وذلك لأنه الطريق الوحيد لمعرفة ما يريده الله وما لا يريده من الانسان في عباداته ومعاملاته وكل متعلقاته في الحياة، لذلك فان هؤلاء الناس الذين اقروا على انفسهم الاسلام لابد لهم من التحرك نحو المراجع من اجل الحفاظ سلامة مسيرتهم في الحياة. بينما ان هذا التحرك معدوم من الناس الى الحزب لانعدام الوازع العقيدي والروحي الذي يدفعه بهذا الاتجاه.

ولكن في ظل التطورات الكبيرة التي حصلت في العالم وبعدما اصبحت الاحزاب حقيقة واقعة لها تأثير واضح في الحياة السياسية وفي الرأي العام فان السيد الحكيم يرى مجموعة من الشروط لابد من توفرها للحصول على مشروعية للحزب الاسلامي في عملية تحركه باتجاه التغيير في الاصعدة السياسية والفكرية والثقافية وتتمثل بما يأتي:

١: ان يكون مؤمنا بولاية الفقيه في الالتزام العقائدي والسياسي والتطبيق العملي.

٢: ان يكون الحزب تحت الاشراف المباشر لمجتهد عادل خبير بالأمور السياسية[٣٤].

وما عناه السيد بالأيمان بولاية الفقيه هو ان يعتقد الحزب على المستوى النظري والعملي بكون الولاء الحقيقي لابد ان يكون للمرجع العامل النائب للمعصوم وان التحرك في الميادين العملية في التغيير والجهاد والتأثير في الناس يحتاج الى ضوابط شرعية لا يعلمها الا المرجع المطلع والقادر على الاحاطة بكل تلك العناوين. وبمعنى اخر فأن الحزب لابد ان يكون آلة بيد المرجع يتحرك من خلالها ليمارس المهام المختلفة في رسالته التبليغية في الامة، كما انه يشير في النقطة الثانية الى كون الحزب حتى وان أصبح مؤمنا بالولاية العامة للفقيه ولكن في

[٣٤] - حوارات ٢، مؤسسة دار التبليغ الاسلامي، ص٤٧.

ميدان التحرك والعمل يحتاج كذلك الى مجتهد عادل يتولى ادارة اموره الخاصة من اجل الحفاظ على مساره العملي من الانحراف.

ويضيف السيد الحكيم شرطا في ذلك حينما يقول: ان يكون محور الولاء والارتباط في الحزب هو الله والرسول وولي الامر والمؤمنون والقيادة الشرعية لا الفئة والجماعة والكتلة[٣٥].

حيث يعبر السيد عن بطلان تلك الامتيازات التي يحصل عليها الفرد لكونه منتميا الى الحزب، بينما يحرم منها اخر بسبب عدم انتمائه، وبغض النظر عن الصفات الواقعية التي يمتاز بها كلاهما من العلم والتقوى، وهذه من النقاط الجوهرية التي تحكم مسارات وتوجهات الاحزاب ومنها الاحزاب الاسلامية في الوقت الحاضر.

الفصل الثالث: وفيه مبحث وخاتمة:

ادوار المرجعية الشيعية

ينطلق السيد الحكيم في النظر الى المرجعية الدينية الشيعية على طول امتداد حركتها التاريخية بكونها مؤسسة حية كانت وليدة للظروف الموضوعية التي حكمت وجود الامة الاسلامية، خاصة بعد بداية عصر الغيبة وتحول الارتباط من كونه مع المعصوم (عليه السلام) الى نوابه، فيرى ان الائمة عليهم السلام كانوا هم الراعين والمؤسسين للمرجعية الدينية على اساس تهيئتها لتسلم المسؤولية الدينية والسياسية والاجتماعية اثناء فترة الغيبة والحفاظ على الخط العام في الاعتبار الاسلامي حتى وان اقتصر ذلك على مستوى القاعدة فقط دون المؤسسة الحاكمة المبتعدة عن ضوابط التشريع الاسلامي في منهجها العملي التطبيقي، لذا فان السيد الحكيم يرى في ظل المتغيرات المختلفة على امتداد الفترات الزمنية اصبحت المرجعية الشيعية كيان خاص له وجوده الفعال والمؤثر في العالم الاسلامي وان عملية التطور في التنظيم والتركيب كانت قد مرت بأدوار يمكن ايجازها بالاتي:

الدور الاول - دور المرجعية في الرواية .... وتمثلت بأشخاص من قبيل الشيخ الكليني وابن قولويه وابن بابويه والقمي* وبعد ذلك في الغيبة الكبرى تمثلت بالشيخ الصدوق[٣٦].

ففي هذا الدور كان هؤلاء العلماء يمثلون المرجع الذي تنقاد له الامة وتأخذ منه الاحكام الشرعية على اساس نقله للحديث والرواية، وان الضابطة الشرعية المصححة لعملية الارتباط هذه هي الرواية المعروفة عن الامام الحجة عج: واما الحوادث الواقعة فارجعوا

---

[٣٥] - نفس المصدر ، ص٤٨.

[٣٦] - المنهاج الثقافي والسياسي والاجتماعي، مصدر سابق، ص٢٣٧.

فيها الى رواة حديثنا فأنهم حجتي عليكم وانا حجة الله[٣٧]. فكانت المرجعية الدينية في بداية نشأتها عبارة عن جهود العلماء من اجل بيان الأحاديث والروايات الصادرة عن المعصومين وجمعها وتنقيحها وترتيبها على الوجه الذي تمكن المسلمين من معرفة حكم الله في الارض.

الدور الثاني - في وقت لاحق توضحت معالم المرجعية بصورة أكثر مع اضافة بعض الخصوصيات مثل خصوصية الاستقلال سواء في التشكيلات او القاعدة كما هو الحال في مرجعية الشيخ الطوسي* والذي تأسست في عهده الحوزة العلمية في النجف الاشرف[٣٨].

في هذا الدور يرى السيد الحكيم ان هناك نقلة كبيرة حصلت في كيان المرجعية تمثلت في وضوح الخصائص المميزة لها كمؤسسة مستقلة ذات عنوان متفرد غير خاضع لتجاذب الارادات الشخصية او الحكومية، وكانت ذات وجود لم ينصهر في بوتقة السلطة بل بانت قياداتها العلمائية كعنوان ووجود له تأثير في البناء الفكري والعقائدي للأمة من خلال انتهاج الاساليب المختلفة في عملية التربية والتعليم وعلى يد العلماء انفسهم ومن خلال الحوزة العلمية التي تعد الاداة الاكثر قوة وتأثير بيد العالم الديني الشيعي، ومن اكبر المصاديق لذلك الشيخ الطوسي قدس سره، كما اتضحت قاعدتها الخاصة المتمثلة بشيعة اهل البيت من الامامية وصار لهم عنوان ووجود يعبر عن رؤاهم الخاصة في الدين والفكر والسياسة.

الدور الثالث - بعد ذلك تطورت المرجعية ولم تعد مقتصرة على قضايا الفتوى والقضايا العقائدية وانما مرجعية بالشؤون الاجتماعية والسياسية[٣٩]. وفي هذا الدور كما يشير السيد الحكيم فقد حصلت انتقالة أكبر واهم في مفهوم المرجعية الدينية حيث صارت ذات شمولية اوسع وأكبر لقضايا الامة الخطرة والمهمة، فأصبحت قادرة على التأثير في الاوضاع القائمة ومهتمة فعلا في عملية التغيير الضرورية من اجل اعطاء المظلومين حقوقهم وهم الطيف الواسع في بلاد الاسلام، سواء كانت تلك الحقوق في الجوانب الاقتصادية او السياسية او القضائية، وهكذا صار للكثير من المراجع العظام امثال العلامة الحلي والمحقق الكركي* ادوار بارزة في الحياة الاجتماعية والسياسية بالإضافة الى مسؤولياتهم الاولى المتمثلة بالإفتاء والامور العقائدية والبحث والتدريس.

---

[٣٧] - كمال الدين وتمام النعمة، الشيخ الصدوق: ٤٨٤، باب ٤٥ التوقيعات.
[٣٨] - المنهاج الثقافي والسياسي والاجتماعي ، مصدر سابق ، ص١٣٨.
[٣٩] - نفس المصدر ، ص٢٢٠ .

الدور الرابع - الدور القيادي الذي اصبحت فيه المرجعية تضطلع بدور قيادة الامة[٤٠].

في هذا الدور تزداد المهام الرسالية كما يشير السيد الحكيم وتصبح قريبة من تجسيد دور الإنذار والتغيير العملي والجهادي في الامة والتحرك نحو سد الفراغ الحاصل نتيجة تخلي القيادات اللاشرعية عن مسؤولياتها في الدفاع عن الاسلام والمسلمين وهي ذاتها التي استمرت بسرقة السلطة على مدى القرون الطويلة بعد وفاة الرسول ص، فكان التكليف الشرعي يوجب على المراجع والعلماء اتخاذ كافة التدابير التي من شأنها الوقوف بوجه العدوان الغربي والشرقي في صعيد الاستعمار او الغزو الفكري والثقافي، ويحدد السيد الحكيم هذه الفترة ببداية الهجمة الغربية على البلاد الاسلامية وضعف الدولة العثمانية والدولة القاجارية ويرى بأن هذه المرحلة لازالت قائمة الى الان[٤١]، لان القيادات في البلاد الاسلامية لازالت عاجزة عن الدفاع عن الامة ووجودها ورسالتها الحضارية.

وهذه الرؤية التي صاغها السيد الحكيم تعبر عن حالة من الفهم المشترك بين كونه يمثل الموضوعية المنسجمة مع طبيعة البناء التدريجي للمرجعية وعلى مدى تعاقب الازمنة وبين الرؤية لحالة الرعاية الغيبية التي استمدتها المرجعية الدينية من لدن القيادة المعصومة، وقد استفاد السيد الحكيم كثيرا من الاطروحة التي صاغها السيد محمد باقر الصدر بخصوص تطور وبناء الكيان المرجعي الشيعي عبر الفترات التاريخية واستنتج هذا التحليل الراقي لأدوار المرجعية الشيعية عبر مديات نشوئها وتطورها ليعبر عن حتمية وجود الارادة والحكمة في مشروع المرجعية الدينية ويبعد احتمالية وجود المصادفات والطفرات التي ربما تساهم في تعزيز وصياغة بنائها التشكيلي والقاعدي، بل ان الرؤية الواقعية الموضوعية تحكم بأن تهيئة الظروف لتطور وتعاظم دور المرجعية في الحياة انما هو اشارة لإعادة القيادة المعصومة الى حالة الحضور وتسلم مهام احياء الدين وحدوده واقامة العدل والقضاء على الجور والعدوان.

---

[٤٠] - موسوعة الحوزة العلمية والمرجعية ، مصدر سابق ، ج٢ ، ١٩٥.

[٤١] - حوارات٢ ، مصدر سابق ، ص٢٨ .

الخاتمة

من خلال ما سبق الحديث عنه يمكن الاستدلال على مجموعة من الافكار العامة ركز عليها السيد الحكيم في رؤيته للمرجعية الدينية الشيعية:

١- ان المرجعية الدينية الشيعية هي امتداد طبيعي للنبوة والامامة بل هي الوليد الشرعي الوحيد لهما وذلك يوجب عدم امكان الاستغناء عنها بحال من الاحوال لعدم وجود البديل الصالح.

٢- ان المرجع الديني لابد ان يتصف بالإضافة الى العلم والعدالة والضبط والايمان والذكورة بصفات اخرى منها الزهد في الدنيا والشجاعة والاقدام وعدم مهادنة الظالمين والحكمة والقدرة على تشخيص المصلحة العامة.

٣- للمرجع الديني مسؤوليات مهمة هي ذاتها التي يضطلع بها الامام حال حضوره منها الولاية والقضاء والافتاء والتبليغ والارشاد والتزكية والتطهير وتعليم العقائد وغيرها.

٤- ان التطور الذي حصل في صياغة مفهوم الدولة وتراكيبها المعقدة جعل من العسير على المرجع الاحاطة والاشراف عليها بشكل عام لذا ينبغي تأسيس اطروحة المرجعية المتعددة والمتخصصة كحل لذلك الاشكال.

٥- ان فكرة التخصص جاءت كذلك نتيجة سياسة القمع التي مورست تجاه المراجع الذين حاولوا التأثير في الشأن السياسي وهذا ما هدد بإمكان القضاء على المرجعية لذلك كان الواجب في ظل عدم امكان ترك واجب التصدي للظلمة هو اللجوء الى التخصص في شؤون المرجعية.

٦- ان البناء الفكري لمفهوم ولاية الفقيه في اطروحة السيد الحكيم هو الولاية المطلقة في ظل وجود الظروف الملائمة، ويستدل بذلك من خلال الرواية المعروفة بالتوقيع عن الحجة عج وكذلك بالاستدلال بالآية الرابعة والاربعون من سورة المائدة، كذلك يستدل بما يعرف بحاكمية الدين المطلقة على ثبوت الولاية وهو من الادلة العقلية الثابتة.

٧- يرى السيد الحكيم ان مشروع الحزب الاسلامي لا يمكن ان يكون بديلا عن المرجعية الدينية ودورها في قيادة الامة وتربيتها ولكن يمكن للحزب تحت اشراف وقيادة ومراقبة المرجع ان يؤدي بعض الوظائف المناسبة مع طبيعة المتغيرات الجديدة في العالم.

٨- يرى السيد الحكيم ان المرجعية الدينية الشيعية كانت وليدة الظروف الموضوعية لغياب الامام وان وجودها مر بأدوار متعددة الى ان صارت تمثل القيادة المجاهدة والحاملة لمسؤولية التغيير في الامة سياسيا وفكريا واجتماعيا.

وكان السيد الحكيم قد تناول كل تلك العناوين من خلال البحث التفصيلي والذي يرتكز على التحليل العلمي والموضوعي ولذلك كانت كل النتائج التي توصل اليها مدعومة ومسبوكة بالشكل المنطقي الذي يقود اليها من دون عناء او مشقة، كما انه ربط بشكل كبير بين النصوص الشرعية الصحيحة والمحكوم بأصالة اعتبار حاكميتها على الادلة الاخرى وبين الرؤى العقلية المؤدية غالبا الى الوصول الى النتائج ذاتها لذلك اعطى كتاباته القدر الكافي من المقبولية عند مختلف الاطراف سواء المرجحة للأخذ بالنصوص او المعتمدة على الاستدلال العقلي، كما انه اعطى الصبغة الجديدة المتلائمة مع روح الاسلام في تحديد مفهوم المرجعية واسباب وجودها والمهام الواقعة على عاتقها، وبرهن على ضرورة اخراجها من الحيز الضيق الذي وضعته فيه بعض الرؤى القاصرة او المقصرة، ولهذا يعد السيد الحكيم من اعظم المفكرين الذين استطاعوا من خلال التحليل العقلي التأكيد على ضرورة الدين في حياة الانسان وبأن السلطة الدينية هي الملجأ الوحيد الذي يمكن ان يحافظ على الانسان في صراعه مع النزوات والغرائز وحب السيطرة والاستحواذ ومع قواه الغضبية والوهمية والتأكيد على العلائق المشتركة والمتبادلة بين افراد البشرية جمعاء.

وختاما نرجوا من الله سبحانه وتعالى ان نكون قد وفقنا في التعرض لبعض مباني السيد الحكيم في رؤيته للمرجعية الدينية ونسأله تعالى ان يجعله خالصا لوجهه وان يغفر لنا في مواطن السهو والنسيان انه مجيب الدعاء.

المصادر

١- المنهاج الثقافي والسياسي والاجتماعي ، السيد محمد باقر الحكيم ،ط٢ ، مؤسسة تراث الشهيد الحكيم ،مطبعة العترة الطاهرة ، النجف الاشرف .

٢- نظام الجماعة الصالحة ، السيد محمد باقر الحكيم .

٣- منهاج الصالحين ، السيد السيستاني ،ط٤ ، بيروت .

٤- موسوعة الحوزة العلمية والمرجعية، السيد محمد باقر الحكيم، ط١، النجف الاشرف .

٥- الحوزة العلمية والتقريب ، نخبة من الباحثين والمفكرين الاسلاميين ، المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب ، ط١،مطبعة فجر اسلام ، طهران .

٦- الكافي ، الكليني ، مؤسسة احياء الكتب الاسلامية ، قم .

٧- الاحكام الفقهية ، السيد محمد سعيد الحكيم ، دارالهلال ، ط٧ .

٨- مدخل الى علم السياسة ، د-عصام سليمان ،ط٢ ، دار النضال للطباعة ،بيروت .

٩- لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث،علي الوردي ،ط١ ، دار الكتب الاسلامية.

١٠- شيعة العراق الحقوق والضمانات ، لجنة الدفاع عن الشعائر الحسينية .

١١- عقائد الامامية ، الشيخ المظفر ،ط٨ ، مؤسسة انصاريان ، قم .

١٢- منهاج الصالحين ،السيد الخوئي ، ط٢٨ ، مدينة العلم ، مهر ، قم .

١٣- حوارات٢ ، موسسة دار التبليغ .

١٤- كمال الدين وتمام النعمة ، الشيخ الصدوق .